http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1967) السنة الثامنة - الاثنين (22) تشرين الثاني 2010

عيادات ومذاخر طبية

يبدو ان مواطني العالم الثالث، ومنه العراق، ليسوا الوحيدين في تفشي ظاهرة الاطباء المزيفين والغش في الدواء فقد نشرت "رويتيرز" ان رجال الشرطة في احد احياء العاصمة الاسبانية مدريد قاموا بالقاء القبض على أفراد (عصابة اكوادورية) انتحلوا صفة اطباء اسنان، وقاموا بعلاج ابناء وطنهم من المقيمين في مدريد بأسعار زهيدة قياسا بأسعار الأطباء الأسبان، هذه العصابة رغم ان افرادها الثمانية - غير مؤهلين - لممارسة مهنة طب الأسنان فقد قاموا- بأعمال (حشو وتنظيف أسنان وإجراء عمليات دقيقة لعلاج عصب الأسنان) أسفرت عن آلام مبرحة دفعت الضحايا وهم يصرخون من الألم إلى الذهاب للعيادات الحقيقية، لتطبيبهم وتخليصهم من آلامهم، والكشف عن (الأطباء المزيفين) الذين وقعوا في شراكهم تحت شعار ادفع قليلاً، وتخلص من آلام أسنانك.

وائل نعمة

بعد سفر الطبيب...

سائق يعالج المرضى في عيادة بوسط السعدون

وكما قلنا فلسنا بعيدين عن مايحدث في العالم حيث يشير احمد الساعدي، معاون المفتش العام في وزارة الصحة، الى وجود مظاهر طبية سلبية قوامها خداع المريض بصيدليات واطباء وهميين، وشدد على ان الوزارة تدقق دائماً وتبحث عن شهاداتهم واجازات فتح العيادات والمذاخر الطبية.

ويؤكد انه عادة ما يتم الكشف عن هذه الظواهر من خلال معلومات يدلي بها مواطنون وفي ضوئها يتم تنظيم زيارات تفتيشية من قبل دائرة المفتش العام، والتحقق من المعلومات من خلال نقابة الاطباء والتدقيق في اختصاصه لان البعض يدعي اختصاصاً معيناً لم يحصل عليه.

ويوضح ان دائرة المفتش العام تقوم بعملية التحري والكشف عن الطبيب المزيف او الصيدلاني باستخدام طبيب يراجع العيادة المشكوك فيها بصفة مريض، او صيدلاني بالنسبة للصيدليات الوهمية وبواسطة ذلك يجري كشف مدى دقة معلوماته الطبية وطريقته في الفحص و الوصفة الطبية، ليتم بعدها تقييم ادائه، ويتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه في حالة التأكد من انه منتحل صفة طبيب اوصيدلاني.

ويؤكد ان الوزارة تقوم بحملة كبيرة ضد هؤلاء المزورين ومتابعتهم في بغداد والمحافظات، وقد تم تسليم ٤ اطباء الى القضاء بتهمة مخالفة قانون الصحة العامة.

وينصح "الساعدي" المريض بالسؤال عن الطبيب قبل مراجعته والتدقيق، حيث يشير الى انهم رصدوا قبل فترة طبيباً كان يمارس عمله في عيادته في منطقة السعدون، وبعد سفره الى الخارج جلس مكانه سائقه ليعالج المرضى، وقد انتاب عدد من المراجعين الشك كون عمر السائق لايتناسب وما سمعوه عن الطبيب الذي يمارس مهنته منذ ثلاثين عاماً، فبادروا باخبار الجهات المتخصصة لتدقق وتلقي القبض عليه.

ويشير الى ان بعض الاطباء الذين درسوا خارج العراق، يزاولون مهنة الطب قبل معادلة شهاداتهم حسب القانون العراقي، حيث يؤكد الساعدي ان على الطبيب ان يكون مستوفيا لكل الشروط من حيث الشهادة والاجازة حتى يكون قادرا على ممارسة عمله والا سيكون مخالفا للقانون.

وفي قسم الخط الساخن في دائرة المفتش العام تحدث لنا احد المسؤولين عن طبيعة عملهم وكيفية تلقي المعلومات، حيث اكد د.فاضل ابو الهيل انهم يتلقون البلاغات من قبل المواطنين خلال ٢٤ ساعة، ويتعاملون معها بكل دقة ومن ثم ابلاغ الجهات المعنية في الوزارة وفي دائرة المفتش العام بالتحديد لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

ويشار الى ان المفتشية العامة في وزارة الصحة، القت القبض في وقت سابق على شخص انتحل صفة طبيب في بغداد ومارس مهنة الطب لمدة عام وأجرى عدة عمليات لمرضى العيون.

وقالت مفتشية الصحة إن "المدعو محمد حمزة الخزاعي انتحل منذ عام صفة طبيب يحمل الاسم نفسه وهو من المفصولين السياسيين و عاد إلى البلد عام ٢٠٠٨، وتم قبوله في وزارة الصحة و المستمسكات التي قدمها مطابقة لمعلومات وزارة الصحة"، وأوضحت أن "الخزاعي هو فعلا طبيب يعمل حاليا في محافظة البصرة لكن هذا الشخص انتحل صفته ومارس الطب بالاستعاضة عنه وبشهادته مستغلا تشابه الاسماء التي جاءت مصادفة".

ورفض الطبيب المزيف الاسئلة التي وجهت اليه من قبل المفتش العام وهي اسئلة طبية لم يجب عليها متذرعا بانه ارتبك من تواجد القوات الامنية التي طوقت المكان ومن عدد الصحفيين، واكد انه طبيب وبامكان الوزارة التحقق من وثائقه وشهادته، وحاصل على دبلوم في العيون من جامعة بغداد عام ١٩٩٧ وشهادة البورد من جامعة لندن عام ٢٠٠٤ وعلى البكالوريوس عام ١٩٨٧ من جامعة البصرة".

كما كان للمدى مغامرة "اذا صح التعبير" في وقت سابق بكشف طبيب آخر يحمل ٥ شهادات مزورة ويقوم يومياً بإجراء عشرات العمليات الجراحية بعيادة طبية في بغداد وتدر عليه الملايين، الأمر الذي استدعى اعتقاله والتحقيق معه، وكان الطبيب "المزيف" يستقبل يومياً العشرات من المرضى مقابل مبالغ باهظة.

بشأن الاجور ووضع العيادات الخاصة ونقص المستلزمات الطبية في المستشفيات الحكومية بالاضافة الى سوء معاملة المريض، واليوم نقع في مشكلة الاطباء المزيفين.

فيما يرمي المواطن "حيدر لازم" باللائمة على وزارة الصحة وهيئة النزاهة ويؤكد ان الكثير من المهن والوظائف في البلاد تدار من اشخاص مزورين، والدليل حسب وصفه شاخص في الارقام التي تنشرها هيئة النزاهة ودوائر الصحة.

بالمقابل تثني "رجاء عادل" موظفة، على جهود وزارة الصحة والجهات الرسمية التي تلقي القبض على هؤلاء الاشخاص وبحسب قولها "انها ظواهر خطيرة تدفع الناس الى الجنون والاتجار بكل شيء من اجل الحصول على الاموال، بعد ان تاجر الفاشلون بالبشر وحصلوا على الاموال من وراء الآم المريض وحاجته الى ان يتخلص من المرض".

فيما ينوه مواطن اخر الى ضرورة ان يعود الاطباء الاكفاء الى البلاد بعد ان غادروها بسبب ما واجههوه من تهديد،، وعلى الحكومة ان تقدم لهم الضمانات والتسهيلات، لانه وحسب وصف "مروان حمد"، صيدلاني، ان بعض الاشخاص يستغلون اسم طبيب مشهور كان قد غادر البلاد وينتحلون شخصيته.

بالمقابل يؤكد الصيدلاني عمار محمد ان جهل بعض المرضى وعدم اتباعهم طرقا سليمة في اختيار الطبيب او المستشفى يفتح الطريق امام البعض في انتحال صفة الطبيب، ويشير عمار الى ان بعض الاشخاص اذا التقوا بأي شخص يرتدي صدرية بيضاء اعتقدوه طبيبا ويسألونه عن حالات مرضية قد تشجعه ليجلس مكان الطبيب لانتحال صفته.

ويؤكد المحامي لؤي سلمان ان قضية تزوير الشهادات والوثائق الرسمية تعتبر واحدة من المعضلات الصعبة التي تواجهها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سقوط النظام السابق والى الان، ورغم الاعداد الكبيرة التي تم اكتشافها الا ان البعض مازال يحملها ويمر بين الدوائر والمؤسسات الحكومية، ويشير الى ان هذه الظاهرة تعرقل عمل الكثير من المؤسسات الحكومية التي تهدر وقتاً ومالاً للتحقق من الوثائق والشهادات المقدمة لها.

فيما اكد الدكتور عادل محسن المفتش العام في وزارة الصحة في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه، ان سبب ازدياد الصيدليات الوهمية هو عدم قيام مديريات الشرطة بتنفيذ اوامر الغلق الصادرة بحقها، وقد تم تزويد وزارة الداخلية باسماء واماكن تلك الصيدليات بهدف غلق غير المجازة منها، والتي تؤثر سلبا على صحة المواطن، وبدورها وجهت وزارة الداخلية مديريات الشرطة التي تتواجد فيها تلك المحال لغلقها الا ان ذلك لم يحدث.

وعلى صعيد متصل اكد الدكتور محسن تفتيش ٢٧٤٣ صيدلية اهلية منذ بداية العام الحالي وتم غلق ٣٥١ منها، لمخالفتها شروط ممارسة المهنة بينما تم انذار ١٢٥ اخرى، واشار الى انه تم تفتيش ٧٥٤ مذخر ادوية اهلياً وتم غلق ٢٥، فيما تم انذار ٣٧ مذخراً.

ولفت محسن الى ان المشروع الوطني للسيطرة على تداول الادوية في القطاع الخاص الذي بدأ العمل به في شهر ايلول عام ٢٠٠٨ وتستمر المرحلة الاولى منه الى ايلول من العام المقبل، حقق نتائج ايجابية في الحد من الصيدليات ومذاخر الادوية الوهمية.

وكشف ان الفرق التفتيشية تمكنت من خلال تطبيق المشروع من اتلاف ٤٥ طناً من الادوية الفاسدة واغلاق ٧٨ مذخرا للادوية واكثر من ١٥ مكتبا علميا منذ عام ٢٠٠٨ والى الان، مؤكدا ان المشروع اثمر عن تطورات تمثلت باخضاع اغلب الادوية للفحص في مختبرات وزارة الصحة ووجوب استحصال موافقات اصولية لاستيرادها.

ويعتقد الدكتورموفق حسو مدير "مستشفى ابن البيطار"، ان قضية وجود اطباء وعيادات ومختبرات وهمية خارج السياقات القانونية والطبية يعود الى ضعف الرقابة، سواء من قبل وزارة الصحة او من نقابة الاطباء التي تقع عليهما مسؤولية متابعة الاطباء والتدقيق في اجازات العمل والشهادات العلمية بالاضافة الى التشديد على وضع العيادات الاهلية ومطابقتها للمواصفات المهنية، كما يشير الى اهمية تدقيق الصيدليات والمذاخر.

فيما يشير الدكتور احسان جعفر مدير الصحة العامة في وزارة الصحة الى ان بعض الاشخاص غير الاسوياء يستغلون بعض الثغرات والظروف الاستثنائية و الاوضاع غير الطبيعة التي يمر بها البلد في فترات معينة، لكسب المال الحرام.

ويشدد على خطورة ان يقوم اشخاص بتقمص دور الطبيب وانتحال شخصيته ومزاولة المهنة وتوصيف العلاج والدواء للمريض مما قد يسبب خطورة على حياته.

وينوه الى ان يكون المواطن واعيا لمثل هكذا حالات وان لايقع في فخ الاطباء الوهميين، وان يكون متابعاً لسمعة الطبيب، ويسأل عن الاطباء قبل ان يقرر زيارة احدهم ويتأكد من وجوده بالفعل، كما يمكن ان يسأل عن الطبيب من خلال المؤسسات الصحية الحكومية.

ويؤكد ان مكتب المفتش العام ووزارة الصحة لهما علاقة رئيسية في متابعة هذه القضية، دون ان ينكر "جعفر" الدور الكبير الذي تقوم به هذه الجهات، ولكن هناك اوضاع غير طبيعية في احيان كثيرة تؤدي الى القصور في العمل.

فيما يؤكد الدكتور محمد الياسري، مدير مستشفى ابن البلدي، وجود قصور في القانون الذي يفرض القيود على هؤلاء المزورين، كما يرمي باللائمة ايضا على المريض او المراجع الذي لايسلك الطرق الصحيحة في مراجعة الاطباء، فالكثير منهم يتلقون العلاج على يدي المضمدين بدلاً من الذهاب الى الطبيب المختص، واخرون رجعوا الى ايام زمان وبدؤا يبحثون عن "الجدّات" لمعالجة الاطفال وتوليد النساء.

في المقابل يعتقد الياسري ان الاوضاع الامنية في الوقت السابق افرزت وضعا جديدا تمثل بالتجاء المرضى الى المضمدين القريبين من منطقة سكناهم وذلك لصعوبة الوصول الى الاطباء بسبب تقطع الطرق والزحامات والخوف من الانفجارات، واصبح هذا الامر اشبه بالعرف فقد اعتاد المرضى اللجوء الى المضمد والقابلات بدلاً من الذهاب الى المستشفى.

ويشير الى ان نقابة الاطباء ووزارة الصحة تعاني من بعض المشاكل التي تمكن البعض من مزاولة مهنة الطب او فتح صيدليات وهم ليسوا كذلك، ويعتقد ان معظم مؤسسات الدولة تعاني من مشاكل في عملها ولايقتصر الامر على وزارة الصحة فقط.

ويوضح ان عدد المزيفين قليلون وان الاطباء الجيدين موجودون بكثرة ويمكن للمراجع ان يتعرف على الطبيب الحقيقي والجيد بكل سهولة ولايحتاج جهدا في البحث وراء شهادته، كما ان الكثير من المراجعين لهم اطباء يراجعونهم منذ سنوات طويلة ومن اب الى الطفل كانوا من مراجعي هذا الطبيب او ذاك.

> المفتش العام في وزارة الصحة: غلق ٣٥١ صيدلية و٢٥ مذخراً مخالفة للشروط... والجهات التنفيذية تتباطأ في اغلاق الاخريات

> معاون المفتش العام: تحويل ٤ اطباء الى القضاء بتهمة انتحال صفة طبيب

ازدهار تجارة البالات.. مؤشر على انخفاض القدرة الشرائية...

مخاطر وامراض ممكن انتقالها عن طريق الملابس المستعملة..

بغداد / سها الشيخلي
تصوير ادهم يوسف

في صباح يوم تشريني بارد توقف صاحب سيارة الاجرة، امام عربات تعرض ملابس مختلفة الانواع والالوان من الملابس المستعملة، واخذ يقلب مجموعة ملونة من الملابس القطنية، ويسأل عن السعر، ثم يساوم، وبحسب ما يقول فان ما دفعه، الى ذلك شعوره بلسعة البرد الذي ربما تفاجأ بها، ثم التفت نحوي وهو يقول: عذرا الجو بارد بعض الشيء اريد ان اشتري (تشيرت) عن اذنك، وبقيت صامتة لا الوي على شيء، لكنني اندهشت وانا اراه يرتدي الـ (تشيرت) الجميل فورا، وهو يقول لي ان سعره لا يتعدى الالف والنصف دينار، وبعد ان فاحت رائحة تعفير الملابس المعروفة قال السائق ان محلات البالات تشهد هذه الايام اقبالا كبيرا لسببين، الاول برودة الطقس والثاني رخص اسعارها، ما جعلنا نتوجه الى اسواق البالات المنتشرة في بغداد.

تجارة الملابس المستعملة

تعد تجارة الملابس المستعملة والمنتشرة في اغلب دول العالم وخاصة دول العالم الثالث، من التجارة الرابحة، ذلك لان الاقبال عليها في تلك الدول يكون في الغالب كبيرا لاسباب عدة منها وبالدرجة الاولى رخص اسعارها وتنوعها لتشمل كل الاعمار ولكلا الجنسين، وملابس خاصة للاطفال الصغار التي تنوعت لتشمل الكولون، الجوراب، الملابس الداخلية، البلوزة والبنطال، الفستان والتنورة والبلوزة، كما تنوعت سلع البالة لتشمل المفارش والشراشف والستائر وكذلك الاحذية النسائية والرجالية والحقائب بكل انواعها، وفي السنوات الاخيرة ازدهرت تجارة بالات من نوع اخر وهي غرف النوم، والاجهزة الكهربائية المنزلية المتنوعة، منها على سبيل المثال، الثلاجات، التلفزيونات، المدافىء النفطية والكهربائية والغازية ايضا.

لتجارة البالات مواسم الا انها تنشط في فصل الشتاء وذلك لغلاء اسعار الملابس الشتوية، وتنتشر اسواق البالات في مناطق عدة من بغداد كما تنتشر ايضا في المحافظات، الا ان اهم اسواقها واكبرها هو سوق الكاظمية للبالات المنتشرة قرب ساحة (باب الدروازة) وهي على نوعين منها الجنابر والمحال (الدكاكين) الى جانب اسواق عدة في الشورجة قرب جامع الخلفاء، وفي الدورة قرب سوق الاثوريين، وفي الاعظمية هناك اسواق للبالات تعرض الملابس والاحذية النسائية يقع بالقرب من مرقد الامام الاعظم، وهناك قيصرية خاصة بعرض انواع من الملابس والمفارش والاحذية النسائية، الا ان اشهر اسواق البالات المتخصصة بالملابس الرجالية من بدلات ومعاطف هو سوق يسمى (تحت التكية) يقع بالقرب من اسواق الشورجة من جهة شارع الرشيد، ويقال ان اسواق تحت التكية كانت مقصدا لكبار موظفي ورجال العهد الملكي سابقا لجودة ما تعرضه من ملابس رجالية جيدة بما فيها بدلات خاصة بالحفلات الرسمية وهي البدلة المعروفة ب(السموكنك)، وكان يقود تجارة البالات كبار تجار بغداد سابقا منهم المطرب المعروف محمد القبنجي.

أسواق الكاظمية للبالات

طالعتنا شراشف واغطية وستائر بكل الالوان والاحجام طالعتنا ونحن نصل الى منطقة باب الدروازة في مدينة الكاظمية المقدسة وقد علقت على الجدران قبالة شركة الصناعات الصوفية وكان السعر يتراوح بين ٢-٣ الاف دينار، ووجدنا ان هناك سجادا يدويا وصناعيا مستعملا هو الاخر في محلات عديدة في منطقة باب الدروازة، وان بعض تلك السجاد من مناشيء عالمية واخرى محلية كما ان اسعارها متدنية بالنسبة الى الجديدة المحلية او المستوردة، المفارش والمناشف بكل انواعها وخاصة تلك المستعملة في الحمام فقد كانت تبدو متسخة وفاقدة اللون من كثرة الاستعمال واسعارها الف الى الفي دينار، فاذا كان استعمال السجاد مبررا بعض الشيء فان استخدام المفارش والمناشف لا يخلو من مخاطر، وان رخص اسعارها بالنسبة للعائلة محدودة الدخل لا يبرر الاقبال عليها، وامام سيدة تعرض ملابس للاطفال (البائعة) كانت الملابس تبدو قديمة ومتسخة خاصة الداخلية منها والكولون والجواريب واغطية الراس وكانت بسعر ٥٠٠ دينار لكل حاجة!، قالت البائعة انها تعمل مع شريك لها في تجارة الملابس المستعملة منذ ١٠ سنوات، وان استيرادها من دول الجوار وهي تركيا، سوريا، ايران، اضافة الى دول اخرى منها اليونان، ايطاليا، المانيا، بلغاريا وان بعض من تلك المعروضات ليست مستعملة بل جاءت عن طريق تصفية المحلات في تلك الدول بعد عدم دفع الديون او الضريبة، واحيانا تعمد الشركات الى بيع الملابس القديمة التي لا ترضي ذوق المستهلك اي لا تساير (الموضة)، لكن عوائلنا الفقيرة تلجأ الى مثل هذه البضائع لضيق ذات اليد، واشارت السيدة ام كرار الى ان معروضات البالات قد ساعدت العائلة العراقية في اوقات الازمات ومنها ايام الحصار عندما كان راتب الموظف لا يتعدى الثلاثة الاف دينار فقط، و ان كل انواع الملابس تخضع الى التعفير قبل عرضها، اما عن امكانية نقل تلك الملابس لامراض خاصة بالاطفال او حتى الكبار قالت ام كرار ضاحكة ان مناعة الطفل العراقي جيدة وان الله يحميه من كل الامراض كما هو يحميه من تفجيرات الارهاب، وعن اماكن خزن تلك الملابس قبل عرضها قالت ام كرار ان لدينا خانات خاصة.

و تضيف ان الملابس الجيدة التي نراها تحمل الماركة الخاصة بالشركة نذهب بها الى محلات خاصة في اسواق الكرادة والمنصور وشارع فلسطين حيث تباع على انها بضاعة جديدة وهي في الاصل كذلك، وتؤكد ام كرار ان بعض البالات تاتي عن طريق الجمعيات الخيرية والكنائس والجوامع التي تقوم بجمع الملابس المستعملة من المواطنين الراغبين في اعمال الخير ومع ذلك يتم تعفيرها (تعقيمها) قبل عرضها، واختتمت حديثها بالاشارة الى ان الملابس المستوردة وخاصة الصينية هي من اكبر المنافسين لنا لرخص ثمنها، ولكن مع ذلك فهناك فرق واضح بين البضاعتين وهي ان البالة رغم كونها مستعملة لكنها اكثر متانة وخامتها ممتازة بالمقارنة مع البضاعة الصينية.

أسواق الباب الشرقي

في الجهة اليمنى من ساحة الطيران وجدنا العديد من الجنابر والمحلات التي تعرض الملابس الرجالية منها القمصلة الجلدية والبلوز الرجالي والبدلة وغيرها اضافة الى القمصلة المطرية والجلدية للاطفال، اشار البائع ابراهيم الى ان حركة السوق تشتد في فصل الشتاء وذلك لرخص البضاعة المعروضة لدينا بالقياس الى المستورد عكس البضاعة الصيفية حيث القميص الرخيص المستورد يجعل المواطن يعزف عن شراء البالة، وقال ان اغلب الزبائن من الشباب الذين يهتمون كثيرا بالمظهر بعكس المسنين، وعن الربح المتحقق من بيع تلك الملابس يقول ان الربح لا يزال شحيحا ذلك ان المواطن بصورة عامة يعاني من ضعف القدرة الشرائية قياسا لموجة الغلاء، ومهما ازدادت الرواتب والاجور فان المواطن دائما في حيرة امام مسؤولية تلبية حاجات الاسرة، هناك التقينا احد المشترين وهو منهمك في شراء قمصلة جلدية تحسبا لزيادة سعرها عند حلول البرد القارص، لكن الجدل لم ينقطع بينه وبين البائع بشأن ٥٠٠ دينار، فالبائع يصر على ان تكون القمصلة بسعر ٥ الاف دينار بينما يريدها المشتري باربعة الاف ونصف فقط، وتركنا الاثنين في جدلهما، اسعار السترة الرجالية كانت رخيصة حيث لم تتجاوز الالفي دينار والبنطال كان بسعر الفي دينار ايضا، اما البلوزة الرجالية فلكل نوع سعر خاص به كما قال البائع فمن سعر الفي دينار الى سعر ٧ الاف دينار للواحدة. ومع ان اسعار الجوراب الرجالي رخيص في السوق المحلية ولا يزيد عن ٥٠٠ دينار الا اننا وجدنا كميات كبيرة من الجوراب الرجالي معروض بسعر ٢٥٠ دينار، فلماذا لا يتم منع استيراد بالات خاصة بالجوراب لتدني سعرها في السوق المحلية؟ سؤال نطرحه امام الجهات الصحية.

رأي طبيب العائلة

طبيب العائلة (مصطلح جديد دخل الى قائمة الاطباء عندنا مؤخرا) الدكتور علي عبد المهدي قال عندما سالناه عن مخاطر استعمال الملابس المستعملة:

بيع وشراء الملابس المستعملة امر شائع بين معظم الدول في العالم، ما دام هناك فقير وغني، وبلد راسمالي وبلد اشتراكي، الا ان بعض تلك المعروضات غير مستعمل فبعضها ما زال يحتفظ بالماركة المتدلية من ياقة السترة او المعطف، او حتى مسلفن، الحاجة قد تدفع البعض من ذوي الدخل المحدود الى شراء ملابس البالة لرخصها ولزيادة عدد الاولاد احيانا، والمخاطر تكمن في الملابس الداخلية والجوراب حيث لا ينفع معهما الغسل او التعرض للشمس او التعقيم فانا لا انصح العائلة بشراء الملابس التي اشرت اليها مهما كانت الحاجة ماسة اليها، والاكتفاء بشراء الجديد الرخيص افضل الف مرة من شراء اعداد من الملابس الملوثة، ربما المعطف البعيد عن الجلد تعقيمة بالغليان وتعرضه للشمس لفترة طويلة ممكن ان يقضي على ما فيه من اوساخ هي مسكن للجراثيم، وينصح الطبيب بسبباحتمال وجود بعض البراغيث والقمل داخل الملابس الصوفية او ذات الفراء بغليها بالماء وابقائها تحت اشعة الشمس، اما استخدام الملابس الداخلية النسائية او الرجالية والجوارب والكولون فامر مرفوض بالمرة، وفي ختام حديثة طالب الدكتور عبد المهدي الجهات الصحية بمراقبة اسواق البالات والزامهم بتعفير الملابس قبل عرضها للبيع.

وختاما نقول ان المطلوب من الجهات الصحية تشديدمراقبتها، والزام مستورديها بالتعقيم قبل عرضها للمستهلك، فكما يقولون ان الوقاية خير من العلاج.